آفاق الجزائر إثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أ/ بوضياف عبير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عنابة

الملخّص :

نشأت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في ظرف اقتصادي صعب، تميز بكثرة القيود الجمركية وغير الجمركية، وهذا بعد الحرب العالمية الثانية وما زاد من هذه الصعوبة هو انقسام العالم إلى كتلتين: الأولى شرقية اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا، والثانية غربية رأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما أدى بأعضاء "الجات" إلى إجراء عدة جولات تحل مشاكل التجارة العالمية، والتخفيض من القيود الإدارية، ولكن سيطرة الدول الكبرى على "الجات" انقص من مصداقيتها لدى الدول النامية، مما أدى باستخلاف "الجات" بمنظمة التجارة العالمية "OMC" التي بدأ نشاطها في 01 جانفي 1995. ليكون بذلك الركن الثالث لعولمة الاقتصاد حيث أصبح صندوق النقد الدولي(FMI)، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير(BIRD)، والمنظمة العالمية للتجارة(OMC) يسيطرون ماليا ونقديا وتجاريا على الاقتصاد العالمي. وهو ما دفع بمعظم دول العالم إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. والتي أصبحت تسيطر بذلك على 95% من التجارة العالمية. تباطأت الجزائر كثيرا في ضبط اقتصادها على حقائق الأسواق مع أنها حسمت في الاختيار الاقتصادي الجديد مبكرا أي في 1982 تاريخ إعادة الهيكلة المؤسسة الوطنية، ولو فعلت ذلك في الوقت المناسب لما تأخر انضمامها لأكبر فضاء تجاري عالمي لحد الساعة ولكانت أعباء الانضمام في حدودها الدنيا عكس الوضع الحالي حيث تبرز صعوبات الالتزام بميثاق المنظمة ليس على الصعيد الاجتماعي فحسب ولكن على الصعيد الاقتصادي وتعتزم الجزائر في سنة 2013 تكثيف المفاوضات قصد التوصل إلى إبرام اتفاقات ثنائية جديدة.

Résumé:

L'Organisation mondiale du commerce (OMC) est née le 15 avril 1994 à Marrakech (Maroc) par l'Accord ou Déclaration éponyme. Elle est entrée en exercice en 1996. Elle est le parachèvement de longues négociations. Les plus célèbres sont celles dites de l'Uruguay Round (1986-1994) qui ont été précédées de celles de Tokyo et Kennedy. Les tout premières ont eu lieu en 1947 à Genève. L'Accord est entré en vigueur le 1er janvier 1995.

L'Algérie a fait sa demande d'adhésion au GATT le 3 juin 1987, bientôt 26 ans qu'il faut adoucir par une longue coupure qui a duré jusqu'au 11 juillet 1996, date de la confection de son premier Aide-mémoire. Cette coupure a empêché l'Algérie d'adhérer au GATT pour deux causes essentielles : la situation de cessation de paiement de notre pays et la guerre civile qui a pris feu. Si l'Algérie avait adhéré au GATT, elle aurait profité de sa transition vers l'OMC (1994-1995) pour éviter son actuel chemin de croix. Concernant l'examen de notre pays du 17 janvier 2008, les membres (du Groupe de travail) «ont appelé de leurs vœux la conclusion des négociations en vue de l'accession car, selon eux, celles-ci traînaient trop en longueur.. En cette fin 2012, les pouvoirs publics algériens n'ont cesse d'étaler des actions et de préfigurer d'autres: 1) lutte contre l'économie informelle, 2) signature d'accords bilatéraux avec un défilé continu de représentants de très haut niveau (Italie, France, Qatar), 3) installation de la société Renault à Oran 4) exploitation des gaz de schiste, 5) annonce d'une réforme du code des marchés, etc.

إن سنوات النمو و الاستقرار التي شهدتها المنظومة في العشرينات، كانت قصيرة للغاية، إذ سرعان ما تعرضت المنظومة إلى كساد و حربا عالمية ثانية. فها هو الكساد الكبير (1929-1933) يخيم على دول العالم وتسبب في إغلاق و إفساد الألوف من المصانع و البنوك و يلقي بآلاف العمال في أتون البطالة. إن حدة الصراع بين دول المنظومة الرأسمالية في ظل الأزمة الاقتصادية أدى إلى حرب عالمية ثانية لحسمه و إعادة ترتيب المنظومة الاقتصادية من جديد وفق النتائج التي تمخضت عن هذه الحرب.

مراحل تطور النظام الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية.

تمخضت الحرب العالمية الثانية عن نتائج بالغة الأهمية ساهمت في تشكيل الملامح و السمات الأساسية لعالم ما بعد الحرب. نذكر من بينها.[1]

- إضعاف قوة بريطانيا و فرنسا.
- ضرب محور برلين- طوكيو.
- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية و عسكرية.
- ظهور دول خارج المنظومة كالصين.
- انعقاد مؤتمر بروتنوودز و ما تمخض عنه من نتائج هامة على المستوى النقدي (صندوق النقد الدولي) و التجاري (الغات) و المالي (البنك العالمي).

هذه المنظمات ساهمت بشكل كبير في النمو و الاستقرار خلال هذه الفترة.

1-1- النظام الاقتصادي الدولي حتى 1971:

دخلت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرحلة ما بعد الحرب العالمية لتنتقل إلى سياق تاريخي جديد، تشكلت فيه ملامح عصر جديد، و هو عصر سوف يتميز بقدرة عالية من النمو و الاستقرار لمدة ربع قرن كامل في ظل السيطرة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية و احتلالها مركز النواة لها، بيد أن المنظومة – في المقابل- قد انطوت على ميول كامنة مضادة لهذا النمو المستقر. و هي عوامل سرعان ما تنضج لتعجّل في اشتعال الأزمة عند بداية السبعينات.[2]

لقد عاشت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال النصف الثاني من الأربعينات، و الخمسينات و الستينات فترة نمو مزدهر. فقد شهدت تلك الفترة، انتعاشا في حركة تراكم رأس المال، و نموا اقتصاديا مرتفعا (كان متوسطه يدور حول 4.5 بالمائة سنويا)، و انخفضت معدلات التضخم، و لم تزد عن 3 بالمائة. و تراجع فيها معدل البطالة إلى أقل من 3 بالمائة. و تمت السيطرة على الدورات الاقتصادية، فأصبحت أقصر أمدا و أقل حدة. و على النطاق الدولي حدث استقرار في أسعار الصرف و اتسمت المدفوعات الدولية بدرجة عالية من التوازن في ضوء الآليات التي وضعتها اتفاقية بريتون وودز. و شهدت حركة التجارة الدولية في خضم ذلك انتعاشا واضحا. و هذا النمو المزدهر و اللامع والمصحوب بدرجة عالية من الاستقرار النقدي، و بضآلة معدلات البطالة و ثبات أسعار الصرف، دفع بعدد كبير من الاقتصاديين إلى الادعاء بأن عصر الأزمات للرأسمالية قد ولى زمانه إلى غير رجعة، و جاءت أحداث السبعينات لتحطم هذا الوهم تماما.

إن توسع الرأسمالية عالميا هو أحد العوامل الهامة لاستمرار ديمومتها ونموها. و يلعب الإطار العالمي للرأسمالية – و هو إطار تتحدد فيه بشكل واضح علاقة المركز بدول الأطراف– دورا مهما في نموها و توسعها. و نقصد بهذا الإطار حركة التجارة الدولية بما تنطوي عليه من تقسيم دولي للعمل و من صادرات و واردات، و أسعار عالمية تبادلية، و علاقات نقدية، و استثمارات خارجية، و أسواق نقدية....إلى آخره. ومن دون وجود إطار عالمي مستقر لهذه الأمور، تضطرب الأحوال في المنظومة. وعليه، فإن العوامل التي برزت في الإطار العالمي للرأسمالية و شكلت قوى دافعة ومحفزة لهذا النمو المزدهر لعالم ما بعد الحرب تتلخص فيما يلي:

1 – بقاء نمط تقسيم العمل الدولي بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية كما هو، وهو النمط الذي فرض على مجموعة البلدان الأخيرة أن تتخصص في إنتاج و تصدير المواد الخام و الأولية و أن تستورد في مقابل ذلك احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة، و المواد الغذائية، و بذلك تمكنت البلدان المتقدمة من تأمين حصولها على ما كانت تحتاج إليه من المواد الخام الحيوية التي تنتجها البلدان النامية. كما كان بقاء هذا النمط الأساس الموضوعي الذي اعتمدت عليه الرأسمالية العالمية في استمرار إخضاع

البلدان النامية لتبعيتها، تجاريا و ماليا و تقنيا. و لم تنجح محاولات التصنيع المحدود التي قامت في بلدان المحيط بعد حصولها على استقلالها السياسي، والتي قامت على أساس "الإحلال مكان الواردات" أو على أساس " الإنتاج من أجل التصدير" – لم تنجح في إحداث تغيير جوهري في بنية نمط تقسيم العمل الدولي، وبهذا الشكل تكفل نمط تقسيم العمل الدولي فيما بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية الذي أرست دعائمه إبّان المرحلة الكولونيالية، بإعادة إنتاج علاقات السيطرة و الهيمنة على البلدان النامية. و هو أمر كانت له أهمية بالغة في تعضيد نمو الرأسمالية العالمية لعالم ما بعد الحرب[3].

2–نظام النقد الدولي الذي أرسيت دعائمه في اتفاقية بريتونوودز عام 1944، وهو النظام الذي تمكنت من خلاله الولايات المتحدة أن تجعل الدولار الأمريكي العملة الدولية و مصدر السيولة العالمية، نظرا لالتزامها بقابلية تحويله للصرف ذهبا على أساس ثابت (35 دولار للأوقية)، و قد استهدف هذا النظام تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و توفير السيولة الدولية و إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية. وقد لعب نظام النقد الدولي و بالذات إبّان سنوات تشغيله الناجحة في الأربعينات والخمسينات و حتى النصف الأول من الستينات، دورا مهما في خدمة توسع الرأسمالية الأمريكية خارج حدودها (في دول غرب أوروبا و بلدان المحيط). كما رسم إطارا مستقرا لنمو حركة التجارة الدولية و الاستثمارات الخارجية في ضوء ما حققه من ثبات نسبي في أسعار الصرف و توفير السيولة فيما بين هاتين المجموعتين من البلدان([4]). و من المعلوم أن الظاهرة تعبر عن نفسها في ذلك التدهور الذي تشهده العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات للسلع و المواد الخام التي تنتجها بلدان المحيط في مقابل أسعار السلع المصنعة التي تنتجها بلدان المركز،و هي الظاهرة التي تتمكن من خلالها البلدان الأخيرة من امتصاص و نهب جانب كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق في بلدان المحيط. و قد عضدت هذه الظاهرة من حركة تراكم رأس المال في البلدان الرأسمالية الصناعية و شكلت في الوقت نفسه نفيا جزئيا لبعض تناقضات النظام الرأسمالي على صعيده المحلي. و في المقابل، أدت تلك الظاهرة إلى الحد من إمكانات التراكم و التنمية في بلدان المحيط.

3– الحصول على النفط بأسعار بخسة للغاية كأحد العوامل الجوهرية المسؤولة إلى حد بعيد عن هذا النمو المزدهر لرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تمكنت البلدان

الصناعية، من خلال شركاتها النفطية (الأخوات السبع) و هيمنتها على عمليات اكتشاف و استخراج و تسويق النفط لمدة طويلة، و بالذات في البلدان النامية، من أن تجعل سعر هذه المادة الاستراتيجية غير ذي وزن يعتد به في إجمالي تكاليف المنتجات الصناعية. و تبدو أهمية هذا العامل، إذا ما علمنا أن درجة التبعية النفطية (أي مدى الاعتماد على النفط المستورد) مرتفعة للغاية في اليابان (100 بالمائة) و في الكثير من بلدان غرب أوروبا.

4- تدخل الحكومة بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي في ضوء ما أملته الفلسفة الكينزية من توجهات و من سياسات لمجابهة حدة الأزمات الدورية. و من المعلوم أن كينز، في نظريته العامة للنقود و الفائدة و التوظف (1932) كان قد أثبت في ضوء منهجه التحليلي و أدواته النظرية، أن الرأسمالية تنطوي على حدوث الأزمات، و أنها قد فقدت قدرتها الذاتية على التوازن التلقائي.

و لمجابهة هذه المخاطر رأى كينز أنه من الضروري التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال، و أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير. و اقترح جملة من السياسات الحكومية في مجال المالية العامة و الائتمان.

5- و كان لعمليات إعادة بناء الطاقات الإنتاجية التي دمرّتها الحرب، أثر بالغ في دفع عجلات النمو الاقتصادي في بلدان غرب أوروبا و اليابان لفترة ما بعد الحرب، وكان مشروع مارشال (1948-1953) الذي وفرت بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية قروضا و معونات لبلدان غرب أوروبا، تتراوح قيمتها ما بين 13 إلى 15 مليار دولار، بداية هذه الدفعة القوية، التي كفلت حل مشكلات التمويل و العجز الخارجي للبلدان التي استفادت من هذا المشروع.

6- كان للثورة العلمية و التقنية التي ظهرت في هذه الفترة، و ما تولد عنها من مخترعات ابتكارية تأثير مهم في تطوير قوى الإنتاج و زيادة مستوى الإنتاجية للأصول الثابتة و لعنصر العمل. و كان للتحديث التقني الذي ظهر في مجال استحداث المواد الأولية التخليقية (كالألياف الصناعية، و المطاط الصناعي، و المنتجات البلاستيكية و الكيميائية...) دور كبير في خفض كلفة المنتجات، وزيادة معدلات الربح، و ظهور

منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل. فنشأ عن ذلك زيادة محسوسة في حجم الناتج و الدخل و التوظف.

و كان من أخطر و أهم عوامل النمو لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عالم ما بعد الحرب، تزايد الإنفاق العام العسكري، فقد دخلت حكومات معظم البلدان الصناعية- و بالذات بلد النواة (الولايات المتحدة الأمريكية) في مجال التسليح والإنتاج الحربي بثقل كبير. و هو الأمر الذي هيأ فرصا واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة و شراء الحكومة لجانب مهم من منتجات الصناعة الثقيلة، و تحوّل الحكومات إلى "زبون" دائم و كبير لهذه الصناعات للوفاء بالاحتياجات الحربية. و بالإضافة إلى هذا الميل الكامن في رأسمالية البلد الاحتكاري نحو تضخيم الإنفاق العسكري نظرا لآثاره الاقتصادية المنشطة لمجمل الاقتصاد الرأسمالي، فإن ثمة عوامل أخرىزادت**من** حدة هذا الميل، كالحرب الباردة و حركات التحرر.

7- و أخيرا، و ليس آخرا، كان لعمليات إعادة توزيع الدخل لصالح كاسبي الأجور و المرتبات- الذين يرتفع ميلهم إلى الاستهلاك- في ضوء ما أوصت به الفلسفة الكينزية من خلال تزايد الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة و على شؤون التعليم و الصحة و الضمان الاجتماعي و إعانات البطالة، و من خلال نضال نقابات العمال و المنظمات الديمقراطية الأخرى و نجاحها في إجبار الرأسماليين على تقديم تنازلات اقتصادية مختلفة، في شكل تحسين ظروف العمل و زيادة الأجور و تقليل أيام العمل..... كل ذلك كان له دور لا يستهان به في توسع دائرة السوق الداخلية، و زيادة مستوى الاستهلاك الكلي، و بالتالي التخفيف من حدة الأزمات الدورية الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب.

و هكذا يتضح أن منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التي آلت قيادتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك الآونة تعمل في ظل عوامل دولية ومحلية محفزة للنمو، و هو الأمر الذي أثر في طبيعة التقلبات الدورية التي انتابت دول المنظومة الصناعية آنذاك، فأصبحت أقصر أمدا و أقل حدة. واختفت في تلك الفترة (1945-1971) احتمالات حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة. وبدا الأمر كما لو أن النظام الرأسمالي قد تخلّص من معضلاته و أزماته.

و مهما يكن من أمر، فإن سنوات الازدهار التي شهدتها منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يكن من الممكن أن تستمر بلا نهاية أو توقف. ذلك أنه في مقابل العوامل السابقة التي عضدت من هذا الازدهار، على الصعيدين العالمي والمحلي، كانت المنظومة تنطوي على مجموعة أخرى من العوامل المضادة التي ظلت تتفاعل ببطء و تؤدة، و لكن بشكل فاعل و مؤثر، إلى أن بلغت نضجها مؤخرا، فوضعت دول المنظومة بكاملها فوق فوهة بركان مستمر من الأزمة منذ السبعينات.

1-2- أزمة النظام الاقتصادي الدولي بعد 1971:

لا شك أن الإطار العالمي بعد الحرب العالمية الثانية شكل إطارا مساعدا لنمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فاستقرار أسعار الصرف و حرية التجارة و الحفاظ على التقسيم الدولي التقليدي و الحصول على النفط بأسعار منخفضة، كل ذلك ساعد النظام الاقتصادي العالمي على الاستقرار و النمو لمدة ربع قرن كامل.

بيد، نظرا لما تنطوي عليه المنظومة الرأسمالية من صراع و تناقض وعلاقات نمو لا متكافئة، فإن العوامل المضادة الكامنة أدت إلى تصدع أساس هذا النظام في بداية السبعينات، و يمكن حصر هذا العوامل في:

2-الأزمة النقدية العالمية:

تمثلت هذه الأزمة في انهيار نظام برتونوودزBrettonWoods[5] في مطلع السبعينات، حيث توقفت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. و هذا خوفا من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة في ضوء استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

و قد أثر هذا على الآلية النقدية لنظام النقد الدولي، بحيث تم تعويم معظم العملات الرئيسية في أوروبا، و بذلك اشتدت المضاربات على الذهب و اشتعلت حركات رؤوس الأموال بقوة و اضطربت المعاملات النقدية الدولية.

و بذلك فقدت المنظومة الرأسمالية أهم آلية عالمية كانت مسئولة على نجاحها، وهي ثبات أسعار الصرف و استقرار المدفوعات الدولية. كما أن اضطراب العلاقات النقدية

أثر بشكل سيء على موازين مدفوعات البلاد النامية، حيث زاد من عجزها وفاقم مشكلة ديونها الخارجية.

- تعاظم ظاهرة التدويل:

عرفت هذه الظاهرة تطورا و عمقا ملحوظين خلال السبعينات حيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوغل في جميع أوجه نشاط المنظومة و هو نشاط يمتد إلى كل الأصعدة الإنتاجية و الخدماتية و التمويلية و التسويقية و التقنية. كما قامت هذه الشركات الكبرى بتوزيع نشاطها الإنتاجي و التسويقي جغرافيا عبر مختلف مناطق المنظومة الرأسمالية مستفيدة في ذلك بمزايا الأجور المحلية وتوافر موارد الطاقة و القرب من مواقع التسويق. و قد تنامى نشاطها في مجال التمويل و امتزج فيها رأس المال المالي الدولي.

و نتيجة تعاظم نشاط هذا الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الصناعية و البلدان النامية، و زادت ظاهرة التدويل هذه من درجة التشابك و الترابط بين مختلف أجزاء المنظومة. مما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات عندما تقع في بلد ما على كل باقي بلدان المنظومة بواسطة التبادل التجاري و المالي ...إلخ.

- تعميق علاقة التبادل اللامتكافئ :

تعد هذه العلاقة من العوامل المهمة التي عجلت بانفجار أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. لقد انطوت علاقات الاستغلال و التبادل اللامتكافئ هذه باتساع الفروق بين الدول الصناعية والدول النامية و ذلك بالنزيف المستمر للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في البلدان النامية. و منثم لم تفلح جهود هذه البلدان في تحقيق تطلعاتها في التنمية و رفع مستوى المعيشة، بحيث بقيت تمثل الحلقة الضعيفة في المنظومة رغم وجودها و مشاركتها في المؤثرات والمحافل الدولية. و ظلت شروط تبادلها تنحط بسبب تدهور أسعار صادراتها وارتفاع أسعار و إراداتها.و من ازدياد العجز في موازين مدفوعاتها. و نتيجة لذلك تضاءل النصيب النسبي لصادرات هذه البلدان من مجمل الصادرات العالمية .

- انتهاء عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة:

ظهرت في السبعينات ما يسمى بأزمة الطاقة و تجلت هذه الأزمة في قرارات منظمة الأوبك OPEP في مؤتمريها 1974/1973 و 1980/1979 التي أدت بارتفاع أسعار البترول من 07 دولار للبرميل سنة 1973 إلى 35 دولار للبرميل سنة 1980. و كان من جراء ذلك، أنه حدث لأول مرة تصحيح لأسعار التبادل الدولي في العلاقة التي تربط الدول الصناعية بالدول النامية، و تم تحويل جزء هام من الدخل القومي العالمي من البلدان الأولى إلى البلدان الثانية.

لكن الصراع العنيف الذي دار بين بلدان الأوبك و البلدان المستوردة للنفط في الثمانينات بسبب الأهمية التي أصبح يحتلها النفط في عملية الإنتاج و إعادة الإنتاج، انتهى بنجاح هذه الأخيرة في السيطرة على السوق العالمية للنفط. و تحويلة من سوق يتحكم فيه البائعون إلى سوق تحت سيطرة المشترون. و هكذا استطاعت هذه الدول تدوير عائدات النفط لصالحها، و نتيجة هذه السيطرة كان سقوط أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات بدرجات قياسية.

و هكذا يتضح لنا أن القوى المضادة الكامنة في المنظومة الرأسمالية ظلت تتفاعل فيما بينها خلال ربع قرن كامل حتى انفجرت مع انهيار النظام النقدي وتنامي ظاهرة التدويل و اتساع الفجوة بين العالم الثالث و العالم المتقدم.

و قد نتجت عن هذه الأزمة سياسة اقتصادية جديدة يطلق عليها البعض "المركنتيلية الجديدة New mercantilisme، أبرز معالمها السياسة الحالية في التجارة الدولية و الممارسات التقييدية التي انتهجتها الشركات المتعددة الجنسيات و هو ما زاد سوء مراكز الدول النامية في التجارة الدولية[6].

بالإضافة إلى هذا نجد أن علاقة النهب و الاستغلال المباشرين تحولت إلى نهب غير مباشر بسبب نهب الفائض الاقتصادي عن طريق الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجية و المعاملات النقدية. و هكذا بدأت تظهر ملامح تقسيم دولي جديد للعمل يحتفظ فيها النظام الاقتصادي الجديد بنفس خصائصه الجوهرية سيطرة / تبعية في مجال الإنتاج، تشكل

أساسا لسيطرة – تبعية في مجال التبادل و مصدر للاستغلال في مجال الاستثمارات و القروض و نقل التكنولوجيا.

انعكاسات أزمة النظام الاقتصادي على النمو و اتجاهات التجارة الدولية.

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي مند أوائل السبعينات في أزمة دورية فريدة من نوعها مزجت بين خصائص الكساد و التضخم حتى عرفت باسم أزمة « التضخم ألركودي Stagnation » و بسببها أخذ النظام الرأسمالي الدولي يمارس تأثيره على البلاد النامية من خلال ميكانيزمات النظام الاقتصادي الدولي السائد بحيث يضاعف من الآثار السلبية على تجارة هذه البلاد من الصادرات الأولية وتتجلى:

– مشكلة تجارة المواد الأولية في مشكلتين أساسيتين

– مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة.

– مشكلة عدم الاستقرار السعري أو مشكلة معدل التبادل.

ففي الوقت التي كانت تتطلع فيه الدول النامية إلى تحسين أدائها الاقتصادي ومن تم تحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية رغم المشاكل التي كانت تتعرض لها تجارة المواد الأولية، بدأت حكومات الدول الصناعية في تطبيق سياسات انكماشية على مستوى الاقتصاد الكلي للسيطرة على التضخم، لكن جزءا كبيرا من كلفة السيطرة على هذا التضخم و إدخال تغيرات هيكلية في الشمال وقع على عاتق الجنوب من الناحية الفعلية [7]. فقد كان على الدول النامية أن تدفع أكثر فأكثر من المبالغ لخدمة ديونها وتستلم أقل من إيراد صادراتها.

و هكذا لقد أصيب النظام الدولي في الثمانينات بترد مفاجئ و عنيف أدى إلى وقوع أزمة تنمية لم يسبق لها مثيل في شدتها، حتى سمي عقد الثمانينات بالعقد الضائع للتنمية. لقد كان لتردي الأوضاع الاقتصادية و تدهور البيئة الاقتصادية العالمية انعكاسات واسعة النطاق إزاء الاقتصاد الدولي و خاصة إزاء الآثار المدمرة للازمة على اقتصاديات البلاد النامية.

فإن التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الأقطار الصناعية و ما رافقه من هبوط في طلبها على الاستيراد كان حادا في بداية الثمانينات. فمعدل نمو اقتصاديات السوق المتقدمة انخفض في المتوسط من 3.1% سنويا في السبعينات إلى 1.6% في سنة 1981 و كان هذا المعدل سالبا في سنة 1982[8].

و بالنظر إلى هبوط الطلب انخفضت أسعار البضائع الرئيسية التي تصدرها الأقطار النامية – فيما عدا النفط، بنسبة 21% خلال 1982/1981، و في الوقت نفسه حدثت زيادات كبيرة في أسعار الفائدة حتى أن الدولار الأمريكي ارتفعت قيمته الاسمية من 8.3% خلال فترة 1979/1975 إلى 14.8% خلال 1982/1980.

لقد أدت هذه الوضعية إلى ضعف وتيرة التنمية بالبلدان النامية و فاقمت من أزمة ديونها الخارجية و انخفاض تدفق الموارد المالية إليها. هذا فضلا على تأثير انهيار عمليات التنمية على حجم الواردات و الصادرات و على الاستثمار في الطاقة الإنتاجية و الهياكل الأساسية و الخدمات الاجتماعية.

1-2- أسباب أزمة التنمية:

ترجع أزمة التنمية في عقد الثمانينات أساسا إلى أزمة النمو الذي عرفته البلدان المتقدمة بفضل السياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها في أواخر السبعينات خاصة في مجال التجارة الدولية.

ساهمت هذه السياسات بشكل أساسي في انهيار عمليات التنمية في كثير من البلدان النامية، إذ أن هذه السياسات المتبعة من الدول المتقدمة الرأسمالية تتناقض مع مفهوم الترابط في الاقتصاد العالمي و تتسم بقصر النظر وضيق الأفق.

بحيث تنسى أو تتناسى بأن مشاكل الدول النامية جزء لا يتجزأ من مشاكل اقتصاد العالم المترابط. كما أن هذه السياسات تتناقض مع أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الأخيرة.

و هكذا يتضح أن الكساد الاقتصادي الذي عرفه عقد الثمانينات هو نتيجة الأزمة الهيكلية التي تعاني منها البلدان المتقدمة ذات الاقتصادي السوقي و التي أدت إلى تباطأ

ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، و ما اقترن به من مستويات البطالة وتباطأ معدلات نمو التجارة الدولية. كما اتسمت هذه الأزمة باختلالات لم يسبق لها مثيل في أوضاع موازين المدفوعات إلى درجة تبعث إلى القلق بسبب اقترانها بدرجة عالية من عدم الاستقرار في الجبهة النقدية و لاسيما في ميدان أسعار الصرف و معدلات الفائدة الحقيقية.

إن الوضع الاقتصادي المتردي يؤكد أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلدان ذات الاقتصاد السوقي ليست من قبيل الأزمات الدورية و إنما هي أزمة هيكلية تعكس ظواهر عميقة الجذور و طويلة الأجل, و مما يؤكد ذلك أن هذه البلدان تواجه صعوبات كبيرة في السيطرة على تدني مستويات نموها السنوية. وأن هذا التدني في مستويات النمو يعود إلى السياسات الاقتصادية الكلية لتلك البلدان بالرغم من استخدام السياسات النقدية و المالية كأداة رئيسية للسيطرة على الأوضاع. إلا أن وجود الدلائل التي تدل على احتواء هذا الوضع غير المستقر قليلة.

و لهذه الأسباب و أسباب أخرى لم تستطيع الدول المتقدمة الوصول في عقد الثمانينات إلى مستويات النمو التي عرفتها سابقا.

نشأت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في ظرف اقتصادي صعب، تميز بكثرة القيود الجمركية وغير الجمركية، وهذا بعد الحرب العالمية الثانية وما زاد من هذه الصعوبة هو انقسام العالم إلى كتلتين: الأولى شرقية اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا، والثانية عربية رأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أدى بأعضاء "الجات" إلى إجراء عدة جولات تحل مشاكل التجارة العالمية والتخفيض من القيود الإدارية، ولكن سيطرة الدول الكبرى على الدول النامية ،مما أدى استخلاف "الجات"بمنظمة التجارة الدوليةOMCعلى "الجات " أنقص من مصداقيةFMIالتي بدأ نشاطها في 01 جانفي 1995. ليكون بذلك الركن الثالث لعولمة الاقتصاد حيث أصبح صندوق النقد الدولي سيطر ماليا ونقديا وتجاريا على الاقتصاد(OMC) والمنظمة العالمية للتجارة(BIRD)البنك العالمي للإنشاء والتعمير العالمي وهو ما دفع بمعظم دول العالم إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والتي أصبحت تسيطر بذلك على.95%من التجارة العالمية.

الجـــزائر والمنظمـــة العالميـــة للتجارة:

و من بين الدول التي أبدت رغبتها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نجد: الجزائر التي شرعت في إجراءات الانضمام مؤخرا فقط، نظرا لإنتاجها سياسة الاقتصاد الموجه (المخطط) إلى غاية نهاية الثمانينات، وشروعها في إصلاحات اقتصادية ونقدية منذ بداية التسعينات لتوفير قيام اقتصاد قوي على قطاع المحروقات، ومع تفجر أزمة المديونية في بداية الثمانينات، والأزمة البترولية في 1986، وقعت الجزائر في ضائقة مالية خانقة نتيجة ضعف مداخيلها من الصادرات ،أصبحت تعاني من عجز هيكلي دائم في ميزان مدفوعات مما اضطرها إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي .Stand–byتم الاتفاق الثاني سنة 1991من خلال الاتفاق الأول (FMI)

و في ظرف اقتصادي قياسي جدا من بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق المرتكز

أساسا على آلية العرض والطلب، ومفهوم التوازن، طفت على السطح سلبيات هاته العملية قبل إجابيها، وفي مقدمتها من الطبقة العاملة ، وكن الجزائر ما يقارب معدل البطالة غداة الاستقلال ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 28%

عادت من جديد إلى نقطة الصفر(البداية)، هذا من جهة ومن جهة أخرى إضافة إلى انخفاض الطلب وتدني القدرة الشرائية ،وتدهور الحالة الصحية، وانخفاض نسبة التمرس ونسبة النجاح،، وهي تعتبر أكثر تكلفة للجزائر ،وهو ما يترجم غياب مفهوم الرشاد الاقتصادي في مناقشة اتفاق الانضمام إلى المنظمـــة العالميـــة للتجارة.

نهاية البدايـــة

إن موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية هو موضوع مهم بلا شك وحديث الساعة إما على الساحة الاقتصادية أو السياسية.

تباطأت الجزائر كثيرا في ضبط اقتصادها الوطني هذا ما ولد صعوبة الالتزام بميثاق المنظمة العالمية للتجارة ليس على الصعيد الاجتماعي فحسب بل على الصعيد الاقتصادي أيضا وكلما ازدادت الجوالات تزداد صعوبة المفاوضات من أجل الانضمام.

ينتظر أن تستأنف الجزائر جولة المفاوضات الرسمية مع فريق عمل المنظمة العالمية للتجارة شهر جويلية القادم وسط شكوك بشأن الحسم في تاريخ الانضمام بعد قرابة ربع

قرن كامل من طلب الحكومة العام 1987 الانضمام.وتأتي المفاوضات القادمة متوجة لسلسلة طولها 10جولات منذ انطلاقها رسميا العام 1998 دون أن تتمكن الجزائر من إقناع مجلس وزراء المنظمة بجدوى الإصلاحات التي باشرتها حتى الآن .فماذا يعني أن تتأخر الجزائر في حسم عضويتها في المنظمة لتحصل بذلك على لقب الدولة الأولى عالميا من حيث طول مدة التفاوض متفوقة في ذلك على كل من الصين وروسيا؟وهل تتمتع بلادنا حقا بوضع مريح إزاء بروتوكولات انسياب التجارة بين الدول كما يراها المؤسسون التاريخيون لمنظمة"باسكال لامي "؟

التأخر المحسوب

تباطأت الجزائر كثيرا في ضبط اقتصادها على حقائق الأسواق مع أنها حسمت في الاختيار الاقتصادي الجديد مبكرا أي في 1982 تاريخ إعادة الهيكلة المؤسسة الوطنية، ولو فعلت ذلك في الوقت المناسب لما تأخر انضمامها لأكبر فضاء تجاري عالمي لحد الساعة ولكانت أعباء الانضمام في حدودها الدنيا عكس الوضع الحالي حيث تبرز صعوبات الالتزام بميثاق المنظمة ليس على الصعيد الاجتماعي فحسب ولكن على الصعيد الاقتصادي البحت أيضا ،ويخشى أن تزداد الصعوبات تعقدا كلما استمرت جولات التفاوض دون حسم النتائج

طلب انضمام الدول الكبرى مثل الصين وروسيا والسعودية كان بعد طلب الجزائر بسنوات ومع ذلك تمكنت تلك الدول من تكييف آلية الانضمام لصالحها بشكل واسع مستغلة في ذلك فراغ جولة الدوحة المفتوحة فيما له صلة بالملف الزراعي وبند الاستثناءات والدول الأولى بالرعاية مثلما استثمرت في حاجة المنظمة إلى عضوية دول واسعة الأسواق أما اليوم ونحن على مقربة من استئناف المفاوضات الرسمية في الحالة الجزائرية فقد تبدلت المعطيات بصورة كبيرة. لقد أشرفت فترة الرئاسة الحالية على نهايتها وقد تميزت بموقف مؤيد للجزائر من قبل الرئيس الحالي للمنظمة "باسكال لامي"،ولقد طالت جولة الدوحة وهي الجولة الحالية أكثر من اللازم ولا أظن بأن التعامل المرن مع الملف الزراعي سيطول أكثر .ولقد حسمت كل من الصين وروسيا والسعودية في اختياراتها وهي الدول الأكثر تشابها مع بنية الاقتصاد الجزائري من حيث نمط الإنتاج المبني على تدخل الدولة ،ولقد تمكنت المنظمة من الاستغناء عن دول أخرى بعد أن

ضمت إليها 154دولة مكنتها من الاستحواذ على 97بالمائةمن التجارة العالمية .فماذا بقي للجزائر إذن ؟وهل يعني موقفها من شروط الانضمام شيئا يذكر بالنسبة لمجلس وزراء المنظمة؟

شروط الالتزام تزداد تعقدا

ألقت الهيئة المفاوضة الجزائرية اللائمة على مجلس وزراء المنظمة وقالت بأن المجلس يعيق انضمام الجزائر بشروطه التعجيزية ،وأن البلاد أعطت ما أبقت شيئا على سلم الإصلاح الاقتصادي .وقالت مصادر من المنظمة بأن الجزائر ضيعت الفرصة الذهبية لأنها لم تؤهل اقتصادها للتنافسية الخارجية ولذلك فهي تخشى المخاطرة بالالتزام الدولي مثلما وقع لها مع صندوق النقد الدولي العام 1994،ولاحقا مع الإتحاد الأوروبي "اتفاق"الاستقرار الهيكلي في إطار اتفاق الشراكة العام 2001 ،وعليها إذن أن تتحمل تبعات ذلك والحق أن كلا الطرفين يستند في موقفه على رؤية ضيقة لتتسع لديناميكية الاقتصاد العالمي الأخذ في التطور بشكل متسارع .فالجزائر على الرغم من خطابها السياسي المبني على تعددية الأقطاب الاقتصادية في النظام العالمي لم تبد دبلوماسيتها التجارية أي إشارة إيجابية قوية بدليل أن عدد الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر في مسعى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لم يزد عن 05 اتفاقيات في حين أبرمت روسيا وفي فترة وجيزة 30 اتفاقية آخرها اتفاقيتها مع "جورجيا"العام2008 وعجزت الجزائر عن استهلاك البرنامج الإقليمي.

حسب التصريحات وزير التجارة 2012 هي السنة النهائية للمفاوضات تليها من المفروض الانضمام ،نأمل أن يكون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مؤشرللازدهاراقتصاد وطني انفتاح السوق الداخلي وزيادة الاستثمارات وانخفاض نسبة البطالة.

المراجـــــع

- زكي رمزي: الأزمة الاقتصادية الراهنة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع. الكويت 1985.
- زكي رمزي: الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية. دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع. نيقوسيا 1987.
- زكي رمزي: الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز الدراسات العربية بيروت 1989.
- زكي رمزي: الصراع الفكري الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث. دار المستقبل القاهرة 1995.
- زكي رمزي: أزمة القروض الدولية. أسبابها ونتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية. دار المستقبل العربي. القاهرة 1986.
- سعيد النجار: النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21. رسائل النداء الجديد، القاهرة 1996.
- محمد عبد الشفيع: قضية التضييع في إطار النظام العالمي الجديد. دار الوحدة للطباعة و النشر. بيروت. 1987.
- – تقارير– ندوات و مجلات:
- التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1990.
- إنظمام الجزائر الىالمنظمـــة العالميـــة للتجارة حسب تصريح وزير التجارة إلى جريدة المجاهد أكتوبر 2012.

الهوامش

[1]ر.زكي الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة .كاظمة للنشر والترجمةوالتوزيع.1985.الكويت.

[2]الاتفاق عن إنشاء آليات و منظمات تساهم في تسيير و ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و اللغات.

[3] رمزي زكي: الاعتماد على الذات: بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية– دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع– نيقوسيا 1987.

[4]ر. زكي: التاريخ النقدي للتخلف: سلسلة عالم المعرفة. الكويت 1987.

[5] تم هذا التوقف بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 دون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي.

[6] م. ع التشفيع: قضية الصنع في إطار لنظام العالمي الجديد،دار الوحدة للطباعة و النشر بيروت 1981.

[7]التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب: مركز دراسات الوحدة الغربية الطبعة الأولى بيروت 1990.

[8] التحدي أمام الجنوب مرجع سابق: ص.